A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المجلس

الدورة الحادية والسبعون بعد المائة

روما، 5–9 ديسمبر/كانون الأول 2022

معلومات محدّثة عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الأزمة الغذائية العالمية

الموجز

بالاستناد إلى وثيقتي المجلس CL 170/6 وCL 170/7، توفّر هذه الوثيقة معلوماتٍ محدّثة عن حالة الأمن الغذائي في العالم والمخاطر المرتبطة بها، وتقدّم لمحة عامة شاملة عن عمل منظمة الأغذية والزراعة للتصدي للتحديات المواضيعية في مجال الأمن الغذائي.

وتشير الوثيقة إلى أن النزاعات والتوتّرات الجغرافية والسياسية، والأحداث المناخية القصوى والأكثر تواترًا، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي – بما في ذلك نتيجة جائحة كوفيد–19 – وأوجه عدم المساواة المتزايدة تشكل دوافع رئيسية للجوع وسوء التغذية في العالم.

وكانت مساهمة المنظمة محورية في تحديد إطار الاستجابة المتصلة بالأغذية والزراعة للأزمة الغذائية العالمية، بوصفها جهة توفّر معلومات محايدة وحسنة التوقيت عن الأسواق، والأمن الغذائي والتغذية، وكشريكٍ موثوق به في الحوكمة العالمية للأمن الغذائي، ومن خلال وضع اقتراحات محددة الأهداف بشأن السياسات وتنفيذ مجموعة من الاستجابات الطارئة والإنسانية.

واستجابة المنظمة للأزمة الغذائية العالمية تتعدّى التدخلات المحدّدة التي يشير إليها هذا التقرير. كما أن تركيز المنظمة على دعم تحوّل النظم الزراعية والغذائية لتكون أكثر كفاءة، وشمولاً، وقدرة على الصمود واستدامة، من دون ترك أي أحد خلف الركب، يستتبع إدراج التدابير القصيرة والطويلة الأجل التي توفّر القوة الكاملة للإطار الاستراتيجي للمنظمة في التصدّي للأزمة الحالية.

الإجراء المقترح اتخاذه من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات وتوفير التوجيهات حسب الاقتضاء.

يمكن توجيه الاستفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Máximo Torero Cullen

رئيس الخبراء الاقتصاديين

الهاتف: 50869 06570 39+

البريد الإلكتروني: Maximo.Torero@fao.org

أولاً– مقدمة

1- بعد التعافي جزئيًا في عام 2021 من الانكماش الذي حصل عام 2020 بفعل جائحة كوفيد-19، شهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا جديدًا في عام 2022 بفعل سلسلة من الأزمات المتداخلة، بما في ذلك الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19، والتداعيات العالمية للحرب في أوكرانيا، والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية وتشديد الشروط المالية في معظم الأقاليم. وبالاستناد إلى وثيقتي المجلس CL 170/6 وCL 170/7، حيث تمّت الإشارة إلى آثار الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي وقُدّمت معلومات محدّثة عن استجابة المنظمة لجائحة كوفيد-19، توفّر الوثيقة الراهنة معلوماتٍ محدّثة عن حالة الأمن الغذائي في العالم والمخاطر المرتبطة بها، وتعرض للمحة عامة عن عمل المنظمة في الاستجابة للأزمة الغذائية.

ثانيًا– حالة الأمن الغذائي في العالم والمخاطر المرتبطة بها

ألف– حالة الأمن الغذائي في العالم

2- تشير التقديرات في الإصدار الأخير من تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" الذي صدر في يوليو/تموز 2022 إلى أن عدد الأشخاص المتأثرين بالجوع المزمن في العالم قد ارتفع بمقدار 828 مليون شخص في عام 2021، أي بزيادة قدرها 150 مليون شخص منذ تفشي جائحة كوفيد-19 و46 مليون شخص أكثر من عام 2020. وبعد أن بقي معدل انتشار النقص التغذوي من دون تغيير يُذكر منذ عام 2015، ازداد من 8.0 إلى 9.3 في المائة في عام 2020، وارتفع بوتيرة أبطأ في عام 2021 حيث وصل إلى 9.8 في المائة.

3- علاوةً على ذلك، يشير التقرير إلى أن حوالي 2.3 مليارات شخص في العالم (29.3 في المائة) من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021 – أي 350 مليون شخص إضافي مقارنة بما قبل تفشي جائحة كوفيد-19، وأن 11.7 في المائة من سكان العالم عانوا من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. وأخيرًا، تشير تقديرات التقرير أيضًا إلى أن 3.1 مليار شخص في العالم لم يتمكنوا من تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020 أي بزيادة قدرها 112 مليون شخص مقارنة بعام 2019.

4- ووفقًا "للتقرير العالمي عن تحديث منتصف المدة بشأن الأزمة الغذائية لعام 2022" والتقرير عن "البؤر الساخنة للجوع" اللذين صدرا في سبتمبر/أيلول 2022، استمر أيضًا تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن المتوقع أن يعاني حتى 222 مليون شخص من انعدام حاد في أمنهم الغذائي وأن يحتاجوا إلى مساعدة طارئة في 53 بلدًا وإقليمًا (المرحلة 3 أو ما فوق من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق). ومن المرتقب أن يجد حوالي 45 مليون شخص من بين هؤلاء في 37 بلدًا ما يأكلونه بالكاد وأن يعانوا من سوء تغذية حاد، وأن يتعرضوا لخطر الموت، أو يواجهون بالفعل المجاعة والموت (المرحلة 4 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق). والبلدان التي هي في أعلى مستوى من التأهب وتتطلّب اهتمامًا على وجه السرعة هي أفغانستان، وإثيوبيا، وجنوب السودان، والصومال، ونيجيريا واليمن، سيما أنها تضمّ جميعها فئاتٍ سكانية تواجه أو من المتوقع أن تواجه المجاعة، أو هي معرّضة لخطر التدهور وصولاً إلى هذه الحالة.[1]

[1] نيجيريا المذكورة في هذه القائمة، ليست في المرحلة 5 في التحليل الحالي أو المتوقع، إنما قد تكون معرّضة لخطر التدهور وصولاً إلى ظروف متفاقمة بفعل الانعدام الحرج في الأمن الغذائي (الحالة الطارئة، المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) والعوامل المشدّدة الحادة.

باء– دوافع الأزمة العالمية

5- النزاعات والتوتّرات الجغرافية والسياسية، والأحداث المناخية القصوى والأكثر تواترًا، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي– وبخاصة نتيجة جائحة كوفيد–19– وتزايد أوجه عدم المساواة تشكل الدوافع الرئيسية للجوع وسوء التغذية في العالم. وما زالت هذه العوامل، التي تحدث مجتمعةً في كثير من الأحيان، تشكل تحديًا بالنسبة إلى كمية الأغذية التي يمكن أن يحصل عليها الناس وجودتها، في الوقت نفسه الذي يزيد فيه من صعوبة الوضع المالي في العديد من البلدان التي تحاول حكوماتها التخفيف من آثار هذه الدوافع.

6- ومن هذا المنطلق، من المتوقع أن تؤثر الحرب في أوكرانيا، التي تشارك فيها جهتان فاعلتان رئيسيتان في سوق السلع الزراعية الأساسية، على مسار الأمن الغذائي في العالم. فالاتحاد الروسي وأوكرانيا مصدّران صافيان للمنتجات الزراعية، ويؤديان دورًا رئيسيًا في تزويد الأسواق العالمية بالأغذية الأساسية والأسمدة، حيث غالبًا ما تتركّز الإمدادات القابلة للتصدير بشكل كبير. كما أن الحرب تترك بالفعل تداعياتٍ على الأسواق الزراعية والغذائية في العالم من خلال قنوات التجارة، والإنتاج، والأسعار والطاقة، الأمر الذي يلقي بظلاله على حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

جيم– المخاطر بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي

ارتفاع أسعار الأغذية يطرح مخاطر جدية بالنسبة إلى الحصول على الأغذية

7- يشهد العالم منذ مايو/أيار 2020 ارتفاعًا مطّردًا في أسعار معظم السلع الغذائية الأساسية. وقد وصل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس/آذار 2022، مسجلاً زيادة قدرها 34 في المائة عن مستواه قبل عام من الآن. وقد تراجع المؤشر منذ ذلك الحين، وفي سبتمبر/أيلول 2022، سجّل تراجعًا للشهر السادس على التوالي. وفي حين انخفض بنسبة 14.6 في المائة من الذروة التي بلغها في مارس/آذار، بقيت قيمة مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، التي ارتفعت أصلاً قبل عام، أعلى بنسبة 5.5 في المائة.

8- وإن الدوافع التي تكمن وراء التغييرات في الأسعار الدولية للأغذية معقّدة، فهي بالإضافة إلى أساسيات السوق بحد ذاتها، يمكن أن تعكس عوامل أو معايير أخرى خارجة عن أسواق الأغذية. وواقع الأمر أن ثمة مجموعة من العوامل التي ساهمت في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية، بما في ذلك أحوال الطقس غير المؤاتية في معظم البلدان المورّدة، وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، والاختلالات في سلاسل الإمدادات بسبب جائحة كوفيد–19، وأوجه عدم اليقين بشأن القيود التي تفرضها البلدان المصدّرة الكبرى على التصدير، والطلب العالمي القوي على الأغذية ومنتجات الأعلاف.

9- كذلك، يشكل الارتفاع الحاد في الأسعار الدولية للأغذية دافعًا كبيرًا لتزايد تكاليف الاستيراد. ومن المتوقع أن تسجّل فاتورة الواردات الغذائية العالمية مستوى قياسيًا آخر في عام 2022، بما يفوق 1.9 ترليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 10.3 في المائة، أو 181 مليار دولار أمريكي تقريبًا مقارنةً بالمستوى القياسي المسجل في العام الماضي. وتُعزى الزيادة المتوقعة في فاتورة الواردات الغذائية العالمية لعام 2022 بشكل رئيسي إلى آثار الأسعار، حيث يُعزى 157 مليار دولار أمريكي منها إلى ارتفاع الأسعار الدولية.

10- وبهدف تهدئة الأسواق وتيسير تصدير الحبوب والأغذية الأخرى من أوكرانيا، تمّ الاتفاق على مبادرة الحبوب في البحر الأسود وجرى التوقيع عليها في 22 يوليو/تموز 2022 وتصدير حوالي 8 ملايين طن من الحبوب وغيرها من المواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية، حيث كانت 23 في المائة منها موجّهة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا،

و25 في المائة منها للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا و52 في المائة للبلدان المرتفعة الدخل. ومن حيث تشكيلة السلع الأساسية، مثّلت الذرة نسبة 42 في المائة، والقمح نسبة 30 في المائة ومنتجات دوّار الشمس نسبة 14 في المائة منها، في حين شكّلت المنتجات الأخرى ما تبقى من النسبة.[2] ومن المفترض تجديد المبادرة بعد 120 يومًا من تاريخ التوقيع عليها.

الارتفاع الحاد في أسعار الأسمدة وغيرها من المدخلات يطرح مخاطر بالنسبة إلى توافر الأغذية

11- بينما يواجه العالم مشكلة لجهة الحصول على الأغذية، تتوفّر كمية كافية من الأغذية على الصعيد العالمي لإطعام جميع سكان العالم. غير أن الشواغل ظهرت في ما يخصّ مواسم الزراعة المقبلة بسبب عدم توفّر الأسمدة والقدرة على تحمّل كلفتها. فقد ارتفعت الأسعار العالمية للأسمدة بشكل حاد في أواخر عام 2021 نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والغاز الطبيعي، وتفشي جائحة كوفيد-19، والسياسات المقيّدة للتجارة التي فرضتها بعض البلدان المصدّرة الكبرى.

12- وسُجّلت أبرز الزيادات في أسعار الأسمدة النيتروجينية، حيث ارتفعت أسعار اليوريا أربعة أضعاف تقريبًا منذ عام 2020. كذلك، ارتفعت أسعار الأسمدة الفوسفورية بشكل كبير، في حين بقيت أسعار الأسمدة البوتاسية أقل تأثرًا حتى بداية عام 2022. وفي سبتمبر/أيلول 2022، تواصل ارتفاع أسعار الأسمدة النيتروجينية، التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي والمواد الأوّلية، في حين شهدت أسعار الأسمدة الأخرى تراجعًا طفيفًا بفعل انخفاض الطلب الموسمي عليها.

13- وفي ظلّ ارتفاع أسعار الأسمدة وغيرها من المنتجات الكثيفة الاستخدام للطاقة نتيجة الحرب في أوكرانيا، تشهد تكاليف الإنتاج الإجمالية ارتفاعًا حادًا. وتلقي هذه الحالة عبئًا إضافيًا على المزارعين الذين يرون أرباحهم تتراجع ومداخيلهم تتدنّى، ما يطرح شواغل بشأن استخدام الأسمدة ومدخلات أخرى بشكل أقلّ من قبل المزارعين، وبالتالي انخفاض الإنتاج في عام 2023. وهذا قد يؤدي إلى مشكلة على صعيد توافر الأغذية، بما يعقّد الأزمة الحالية للحصول على الأغذية.

تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة التضخم يطرحان المزيد من المخاطر

14- في أكتوبر/تشرين الأول 2022، أشار صندوق النقد الدولي في توقعاته بشأن الاقتصاد العالمي إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي يشهد تباطؤًا واسع النطاق وأكثر حدّة مما كان متوقعًا، حيث سجّل التضخّم مستوى أعلى ممّا كان عليه منذ عدة عقود. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من نسبة مقدّرة بحدود 6 في المائة في عام 2021 إلى 3.2 في المائة في عام 2022 و2.7 في المائة في عام 2023. وهذا سيكون النمو الأضعف منذ عام 2001، باستثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008 والمرحلة الحادة لجائحة كوفيد-19. كذلك، من المتوقع أن يرتفع التضخّم العالمي من 4.7 في المائة في عام 2021 إلى 8.8 في المائة في عام 2022، على أن ينخفض إلى 6.5 في المائة في عام 2023 وبشكل إضافي إلى 4.1 في المائة بحلول عام 2024.[3]

15- وللآثار السلبية للنزاع على الاقتصاد في أوكرانيا والاتحاد الروسي تداعيات على الصعيد العالمي من خلال أسواق السلع الأساسية والقنوات التجارية والمالية. كما أن تراجع النمو الاقتصادي في أنحاء عديدة من العالم يؤثر على الطلب على الأغذية، وبخاصة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مع ما يخلّفه من آثار سلبية على

[2] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على صفحة شبكية مخصّصة للمبادرة: https://www.un.org/en/black-sea-grain-initiative

[3] صندوق النقد الدولي. 2022. World Economic Outlook: Countering the Cost-of-Living Crisis واشنطن دي.سي. أكتوبر/تشرين الأول. متاح على هذا الرابط: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022

الأمن الغذائي والتغذية. وبفعل التراجع في نمو إجمالي الناتج المحلي، من المحتمل أيضًا أن تتراجع كمية الأموال المتاحة للتنمية والمساعدة الإنسانية، ولا سيما في حال استمر ارتفاع النفقات العسكرية الإجمالية.

ثالثًا– ردّ منظمة الأغذية والزراعة

16- يشير هذا القسم إلى التصدي للتحديات المواضيعية المتصلة بالأمن الغذائي في المجالات الوظيفية الرئيسية للمنظمة، مع التركيز على توفير المعلومات في الوقت المناسب، ورسم ملامح الحوكمة العالمية للأمن الغذائي، وتعزيز الاستجابة الطارئة والإنسانية، والارتقاء بالاقتراحات لمعالجة المجالات السياساتية الرئيسية.

توفير معلومات محايدة وحسنة التوقيت ومحدثة

17- **المعلومات لتعزيز شفافية أسواق الأغذية وإرشاد الاستجابات على مستوى السياسات**. قدّمت المنظمة بيانات ومعلومات موضوعية وفي الوقت المناسب عن تطورات السوق وتوقعاته، وذلك من خلال أنشطتها المنتظمة بشأن معلومات السوق والإنذار المبكر. وشملت هذه الأنشطة الإبلاغ بشكل منتظم عن أسعار السلع الغذائية الأساسية من خلال الإصدار الشهري لمؤشر المنظمة لأسعار الأغذية، ونشرة رصد أسعار الأغذية وتحليلها، ونشر مرصد الأسواق الصادر عن نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية الذي يقدم موجزًا عن التطورات الرئيسية في السوق المتعلقة بالقمح والذرة والأرزّ وفول الصويا، ونشر تقرير "توقعات الأغذية" الذي يقدّم تقييمًا شاملًا لأسواق السلع الغذائية الأساسية، والتقرير الفصلي عن توقعات المحاصيل وحالة الأغذية الذي يوفّر تحليلاً لحالة الأغذية وأوضاع الأمن الغذائي حسب الإقليم الجغرافي، من جانب النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة. علاوةً على ذلك، وإثر اندلاع الحرب في أوكرانيا، قدّمت المنظمة سلسلة من الإحاطات والمذكرات الإعلامية، بما في ذلك عمليات تقييم للآثار على الأسواق الزراعية والغذائية والأمن الغذائي في العالم. وقد نُشرت جميع المواد وأُتيحت على صفحة إلكترونية مخصصة لاستجابة المنظمة للأزمة في أوكرانيا.

18- **تعزيز المعلومات وعمليات التقييم والتحليل الخاصة بالأمن الغذائي من خلال مبادرات شريكة**. قامت المنظمة، باعتبارها جهة مشاركة في قيادة الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية (إلى جانب الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأغذية العالمي)، بإصدار التقرير العالمي السنوي بشأن الأزمات الغذائية (مايو/أيار 2022) وتحديثه لمنتصف العام (سبتمبر/أيلول 2022)، إضافةً إلى إصدارين من التقرير عن بؤر الجوع الساخنة وإصدارين من التقرير عن رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد صراعات[4] وإحاطات غير رسمية لدعم المناقشات والإجراءات في مجلس الأمن للأمم المتحدة. ويواصل مركز البيانات للاستجابة إلى حالات الطوارئ الذي أنشأته منظمة الأغذية والزراعة جمع بيانات أوّلية في 30 بلدًا يعاني من أزمات غذائية، ويقدّم بالتالي صورةً محدّثة وسهلة المنال عن سبل كسب العيش الزراعية وانعدام الأمن الغذائي في البيئات الضعيفة، ويحفّز اتخاذ الإجراءات للتخفيف من وطأتها والاستجابة لها.

19- ومن خلال **التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي**، وهي مبادرة مبتكرة ومتعددة الشركاء ترمي إلى تحسين التحليل بشأن الأمن الغذائي والتغذية واتخاذ القرارات بشأنه، تساهم المنظمة في تحديد شدّة انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن وحجمه، وحالات سوء التغذية الحاد في البلد المعني. وتُجرى عمليات التقييم بالتعاون مع الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى ذات الصلة، بالاستناد إلى بروتوكول المعايير

[4] التقرير عن رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد صراعات (fao.org) مايو/أيار 2022، العدد التالي في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

العلمية المعترف بها دوليًا. وتسترشد الاستجابات الطارئة والسياسات والبرامج في الأجلين المتوسط والطويل بنتائج عمليات التقييم هذه. كما أن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والإطار المنسّق، الذي يعادل التصنيف المتكامل في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يغطيان حاليًا 47 بلدًا، كما تُقدّم الاقتراحات لتوسيع تغطية التصنيف المتكامل بشكل كبير. وأتاحت المنظمة أيضًا خبرتها لوضع لوحة تحكّم في إطار **التحالف العالمي للأمن الغذائي**. وتعتمد لوحة التحكّم على موارد البيانات الرئيسية للمنظمة، من قبيل انتشار نقص التغذية، ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

الحوكمة العالمية للأمن الغذائي

20- ساعدت منظمة الأغذية والزراعة في وضع إطار لنُهُج التصدي للأزمة الغذائية العالمية في مجموعة واسعة من الآليات الخاصة بالحوكمة العالمية. وتشمل المعالم البارزة ما يلي:

أ- في اجتماع مجلس الأمن للأمم المتحدة في مايو/أيار 2022، أخطر المدير العام للمنظمة الأعضاء في مجلس الأمن بأن النزاع يبقى المحرك الأعظم للجوع، ودعا إل زيادة التمويل للزراعة في الاستجابات الطارئة لضمان توافر الأغذية والحصول عليها في حالات الأزمات.

ب- تشارك المنظمة في قيادة مسار العمل بشأن الأغذية في مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية المعنية بالمواد الغذائية والطاقة والتمويل للأمم المتحدة. وتدعم هذه المجموعة صانعي القرارات لتحديد الحلول ووضع الاستراتيجيات لمساعدة البلدان في معالجة الأزمات المترابطة المتصلة بالأغذية والطاقة والتمويل. وقد تمّ إعداد ثلاث إحاطات فنية متاحة للعموم.

ج- ووفّر رئيس الخبراء الاقتصاديين في المنظمة الإطار المناسب لعقد جلسة بعنوان: "حان وقت العمل سوية: تنسيق استجابات السياسات العالمية لأزمة الأغذية العالمية"، التي دعا إليها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي في 18 يوليو/تموز 2022 في نيويورك.

د- وألقى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الضوء على المسائل المتصلة بالأزمات الغذائية في مختلف الاجتماعات الوزارية لمجموعة السبعة، وحدّد استراتيجية لمعالجة الأزمة في مؤتمر رفيع المستوى حول "الاتحاد من أجل الأمن الغذائي العالمي"، من تنظيم رئاسة مجموعة السبعة في برلين، ألمانيا.

هـ- وأخطر المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة القادة العالميين في الاجتماع المشترك لوزراء المالية والزراعة لمجموعة العشرين بمخاطر تحوّل أزمة الحصول على الأغذية إلى أزمة توافر الأغذية، وحدّد الاقتراحات بشأن السياسات لرسم خريطة مسارٍ للخروج من الأزمة الغذائية العالمية.

و- وضافرت المنظمة قواها مع رؤساء صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية، وأصدروا بيانًا مشتركًا ثانيًا بشأن أزمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية. ويسلّط البيان الضوء على أهمية دعم كفاءة الإنتاج والتجارة، وتحسين الشفافية، وتسريع الابتكار والتخطيط المشترك والاستثمار أيضًا في عملية تحويل النظم الغذائية.

ز- وواصلت المنظمة تعزيز قيادتها لهيئات التنسيق والتنظيم الرئيسية. وبوصفها تشارك في قيادة الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، واصلت المنظمة رصد تطوّر الانعدام الحاد في الأمن الغذائي وحفّزت الجهود لتحديد وتنفيذ

حلول دائمة للانعدام الحاد في الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال **عقد حوارين إقليميين وزاريين** (في شرق[5] وغرب[6] أفريقيا) مع المنظمات الإقليمية والحكومات المعنية. كما أن مجموعة الأمن الغذائي العالمية (التي تتشارك المنظمة في رئاستها إلى جانب برنامج الأغذية العالمي) رصدت الاحتياجات الإنسانية العالمية في مجال الأغذية والمساعدات لتأمين سبل العيش، وأصدرت بيانًا عالميًا مشتركًا حول المجاعة والأزمات الغذائية.

الاستجابة الطارئة والإنسانية

21- في عام 2022، واصلت المنظمة توسيع برامجها في مجال المساعدة الإنسانية والقدرة على الصمود، وذلك لغرض الوصول إلى أكثر من 30 مليون شخص في عام 2021 لكي تقدّم لهم المساعدة الزراعية الملحّة والمنقذة للحياة والفعالة من حيث الكلفة. وتدعو المنظمة إلى وضع الاستثمارات في الزراعة في صميم الاستجابة الإنسانية للأزمة الغذائية العالمية. وتشير تقديرات محافظة إلى أن ثلثي الأشخاص الذين يعانون من انعدام حاد في أمنهم الغذائي يعتمدون على سبل كسب العيش الزراعية. على سبيل المثال، في الصومال، الأشخاص المعرّضون لخطر المجاعة الفوري هم الرعويون الزراعيون الذين تمثل الثروة الحيوانية علّة بقائهم. إنما على الصعيد العالمي، تُخّصص للزراعة نسبة 8 في المائة فقط من تمويل المساعدة الإنسانية لقطاع الأمن الغذائي. وفي ظلّ الأزمة العالمية لكلفة المعيشة، تشكل مساعدة سبل كسب العيش وسيلةً فعالة جدًا من حيث الكلفة لتوفير الكمية الأكبر من الأغذية لمن هم بحاجة إليها. وترد في الملحق 1 أبرز استجابات المنظمة في البلدان في حالة تأهب قصوى.

الاقتراحات في مجال السياسات

22- **مرفق تمويل الواردات الغذائية**. اقترحت المنظمة منذ شهر أبريل/نيسان 2022 إنشاء مرفق تمويل الواردات الغذائية لدعم البلدان في تحمّل التكاليف المرتفعة للواردات الغذائية وتحسين الحصول على الأغذية على المستوى القطري. وبالاستناد إلى تقييم فني شامل، يغطي المرفق 62 بلدًا يبلغ مجموع عدد سكانها 1.78 مليون شخص. وفي هذا الصدد، ترحّب المنظمة بالقرار الصادر عن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالمصادقة على نافذة للصدمات الغذائية تتيح القدرة على الوصول إلى التمويل العاجل للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات جراء الأزمة الغذائية العالمية. والمنظمة مستعدة لتوفير كل الدعم الفني اللازم لتنفيذ هذا الصكّ، الذي يتفق مع المرفق الذي اقترحت المنظمة إنشاءه. وعُقدت جلسة إحاطة غير رسمية للأعضاء بشأن مرفق تمويل الواردات الغذائية في 13 سبتمبر/أيلول 2022، وتمّ تحميل العرض ذات الصلة على البوابة الخاصة بالأعضاء.

23- **عمليات تقييم الأسمدة والاستجابات على مستوى السياسات**. في إطار عمليات التقييم المذكورة أعلاه لمخاطر الحرب في أوكرانيا على الأسواق الزراعية والغذائية العالمية والأمن الغذائي العالمي، عالجت المنظمة أيضًا مسألة توافر الأسمدة والحصول عليها. وفي 3 مارس/آذار 2022، عقدت المنظمة إحاطة غير رسمية للأعضاء، مرفقةً بوثيقة تصف مدى ارتفاع أسعار الأسمدة ودوافعه. كما أُعدّت مذكرة إعلامية شاملة تغطي التطوّرات الأخيرة في الأسواق العالمية للأسمدة للدورة الخامسة والسبعين للجنة مشكلات السلع في يوليو/تموز 2022. وبالتوازي، وضعت المنظمة آلية تتبّع التجارة بالأسمدة، وهي أداة إلكترونية تسمح للبلدان بتقدير الاحتياجات من الواردات و/أو الكميات المتاحة وغير المتحققة للتصدير بالنسبة إلى السنة المحصولية والسنة التقويمية الحالية. وتميّز التقديرات بين المغذيات الرئيسية (النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم)، كما

[5] https://igad.int/igad-regional-ministerial-meeting-to-agree-on-the-process-of-strengthening-adapting-and-accelerating-national-and-regional-efforts-to-address-food-crises-in-east-africa/

[6] https://search.oecd.org/swac/about/events/food-nutrition-crises-april-2022.htm

تقوم بتحديث النتائج على أساس شهري. وردًا على ارتفاع أسعار الواردات وتزايد الصعوبات في الوصول إلى الأسواق الدولية للأسمدة، طوّرت المنظمة منهجيةً لإسناد الأولوية لتخصيص الإمدادات الدولية من الأسمدة لبلدان في أفريقيا. وقد أُتيحت أصلاً المنهجية والنتائج لمجموعة الاستجابة للأزمات العالمية ومبادرة مساندة أفريقيا، وسوف تُنشر قريبًا على الموقع الإلكتروني للمنظمة. وأخيرًا، تقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية بإعداد وثيقة لتتبّع آخر الاتجاهات وتقييم القيود المفروضة على التجارة في الأسواق العالمية للأسمدة، إضافةً إلى الاحتياجات من الأسمدة في البلدان الضعيفة بهدف اقتراح خياراتٍ ملموسة على قادة مجموعة العشرين، من جانب قمة مجموعة العشرين في بالي.

24- خرائط **مغذيات التربة**. تختلف حالة صحة التربة من حول العالم، كما أن آثار توفر مغذيات التربة على غلّة المحاصيل تعتمد على الظروف الحالية للتربة وتوفر المياه ومتطلبات المحاصيل. ويجب أن تستند القرارات بشأن الإدارة المستدامة للتربة، بما في ذلك استخدام جميع أنواع الأسمدة، على البيانات التحليلية للتربة. لذا، تشجّع المنظمة على اعتماد مدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام. وفي هذا الإطار، تدعو المنظمة إلى استخدام خرائط مغذيات التربة لتوجيه القرارات المستنيرة بشأن الاستخدام الصائب للأسمدة، بهدف مساعدة المزارعين في تحفيز الإنتاجية والتصدي لارتفاع أسعار الأسمدة مع الحفاظ في الوقت ذاته على البيئة. وستعمد المنظمة، من خلال صندوق استئماني، إلى تسريع وتيرة مشروع موجّه نحو تحقيق الأثر في أمريكا الوسطى (غواتيمالا وهندوراس) وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (زامبيا) لرسم خرائط رقمية لمغذيات التربة من أجل تحسين كفاءة استخدام الأسمدة والمساعدة في تحفيز الأمن الغذائي والتغذية. وتنكبّ المنظمة أيضًا على تعزيز القدرات التحليلية الوطنية في مجال جودة التربة والأسمدة من خلال الشبكة المخبرية العالمية للتربة، والشبكة الدولية لتحليل الأسمدة. وتتّبع الشراكة العالمية من أجل التربة نهجًا موجّهًا إلى البلد من أجل إنشاء النظام العالمي للمعلومات المتعلقة بالتربة، وتعمل حاليًا مع البلدان على إعداد الخريطة العالمية لمغذيات التربة والخريطة العالمية لميزانيات المغذيات.

25- **الصحة الواحدة والأمراض الحيوانية المنشأ**. إن اختلال سلاسل الإمدادات، والخدمات في مجال الصحة الحيوانية والنباتية ومراقبتها، يؤثر على الإنذار المبكر بشأن الآفات والأمراض الحيوانية، والحيوانية المنشأ والنباتية العالية الأثر، والوقاية منها ومكافحتها. وإذا تُركت هذه الآفات والأمراض من دون مراقبة وتحقق، يمكن أن تفاقم الضغوط على إنتاج الأغذية وأمنها وسلامتها، إضافةً إلى خدمات النظام الإيكولوجي والتجارة، بما يهدّد الصحة الواحدة – صحة الحيوانات والنباتات والإنسان والنظام الإيكولوجي. وتعمل المنظمة مع الشركاء في التعاون الرباعي (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) من خلال خطة العمل المشتركة للصحة الواحدة والإطار العالمي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، من أجل وضع منظور للنظم الزراعية والغذائية لدعم البلدان في تعزيز الوقاية من الأمراض العالية الأثر ومكافحتها؛ وتعزيز توزيع الإمدادات الأساسية بما في ذلك اللقاحات؛ وتوطيد نظم الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ من خلال تطبيق نهج الصحة الواحدة. وبهدف تكثيف الاستجابات، أطلقت المنظمة "صندوق الصحة الواحدة في النظم الزراعية والغذائية" لتوجيه الجهود إلى البلدان التي هي في أمسّ الحاجة إليها.

26- **شبكات السلامة الاجتماعية والحماية الاجتماعية**. في عدة بلدان، أدّت الصدمات على مستوى الأسعار في كلفة الأغذية والوقود والأسمدة إلى تخفيض ميزانيات الأسر المعيشية المستنفذة أصلاً بفعل سنتين من الخسائر في الوظائف والدخل نتيجة الجائحة. وسوف يتعيّن وضع استجابات في مجالي المساعدة الإنسانية والحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار السلبية لهذه التطورات على حالة الأمن الغذائي والتغذية لدى الأشخاص من حول العالم. وبغية إرشاد هذه

الاستجابات، تولّت المنظمة قيادة عملية صياغة بيان مشترك بين الوكالات بشأن استجابة الحماية الاجتماعية للصدمات على مستوى أسعار الأغذية، صدر عن مجلس التعاون بين الوكالات في مجال الحماية الاجتماعيّة في أغسطس/آب 2022. وتوصي المنظمة، إلى جانب وكالات دولية أخرى، بأن توسّعَ البلدان نطاق برامجها في مجال الحماية الاجتماعية، إمّا من خلال توسيع تغطية البرامج القائمة أو رفع مستوى المنافع الناشئة عنها، أو من خلال اعتماد تدابير جديدة للحفاظ على القدرة الشرائية للأسر المعيشية واستهلاك الأغذية.

رابعًا– الاستنتاجات

27- لقد كانت مساهمة منظمة الأغذية والزراعة محورية في تحديد إطار الاستجابة المتصلة بالأغذية والزراعة للأزمة الغذائية العالمية، بوصفها جهة توفّر معلومات محايدة وحسنة التوقيت عن الأسواق والأمن الغذائي والتغذية، وكشريكٍ موثوق به في الحوكمة العالمية للأمن الغذائي، ومن خلال وضع اقتراحات محددة الأهداف بشأن السياسات ومجموعة من الاستجابات الطارئة والإنسانية في البلدان.

28- وتتعدى استجابة المنظمة للأزمة الغذائية العالمية التدخلات المحدّدة التي تشير إليها هذه الوثيقة. كما أن دعم المنظمة عملية تحوّل النظم الزراعية والغذائية لتكون أكثر كفاءة، وشمولاً، وقدرة على الصمود واستدامة، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، يدرج التدابير القصيرة والطويلة الأجل ويوفّر القوة الكاملة للإطار الاستراتيجي للمنظمة في التصدّي للأزمة الحالية.

29- وإن المجلس مدعوٌ إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات المقدمة في هذه الوثيقة وإعطاء التوجيهات حسب الاقتضاء.

الملحق الأول

المعالم البارزة في استجابة المنظمة في البلدان التي تشهد حالة تأهب قصوى

في **أفغانستان**، من المتوقع أن يتلقى 9 ملايين شخص (50 في المائة من السكان الريفيين في المرحلة 3 أو ما فوق من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) المساعدة في مجال كسب سبل العيش من المنظمة بحلول عام 2022، بما في ذلك المساعدات النقدية، وحزم إنتاج القمح، والدعم لإنتاج الخضار والإنتاج المنزلي، والمعونة لإنقاذ الثروة الحيوانية.

وفي **الصومال**، تمّ توفير أكثر من 24 مليون دولار أمريكي من المساعدات النقدية إلى جانب المساعدة في مجال سبل كسب العيش، في حين تلقى أكثر من 11 مليونًا من المواشي العلف، والمياه والعلاج الصحي الأساسي. وتواصل المنظمة توسيع نطاق دعمها للوصول إلى المجتمعات المحلية الريفية الأكثر عرضةً للمجاعة، وتتوقع أن تصل بحلول نهاية عام 2022، وبفضل توفّر الموارد الكافية، إلى أكثر من مليوني شخص.

وفي **اليمن**، تلقّى ما يُقدّر بمليون (1) شخص مساعدة طارئة في سبل كسب العيش، أي ما يمثل أكثر من 50 في المائة من الفئات المستهدفة، بسبب النقص في التمويل الذي يهدّد بمفاقمة المستويات العالية من الجوع وسوء التغذية الحاد في صفوف السكان الريفيين في البلاد.

وفي **نيجيريا**، تلقّى 270 000 شخص فقط الدعم المحدّد زمنيًا قبل موسم الزراعة، بسبب وجود نقص كبير في التمويل– وهذا انخفاض كبير مقارنةً بالمساعدة التي قُدّمت لمليون (1) شخص خلال الموسم الرئيسي من عام 2021.

وفي **إثيوبيا**، استفاد 1.65 مليون شخص في إقليم تيغراي من التدخلات المنقذة للحياة في مجال سبل كسب العيش منذ بدء النزاع. وفي عام 2022، قامت المنظمة مع الشركاء في مجموعة الزراعة بتوزيع 305 19 أطنان من الأسمدة في إقليم تيغراي بحلول نهاية أغسطس/آب. إنما جرى توزيع 907 10 أطنان فقط قبل استئناف الأعمال العدائية وإقفال ممرّ المساعدات الإنسانية، واستفادت منها حوالي 140 218 أسرة معيشية. إضافةً إلى ذلك، استفاد أكثر من 000 375 شخص في إقليمي عفر وأمهرة المتأثرين بالنزاع من خدمات الصحة الحيوانية، والعلف المكّمل للثروة الحيوانية، والمدخلات الزراعية والمساعدات النقدية. أمّا في المناطق المتضررة من الجفاف في إثيوبيا، فقد تلقّى أكثر من 2.5 ملايين شخص حتى الآن المساعدة الطارئة في مجال سبل كسب العيش للتأقلم مع الظروف المتفاقمة – تقليص حجم القطعان، ونقل المياه بالشاحنات، والعلف الحيواني وصحة الحيوانات، إلى جانب المساعدات النقدية. وتواصل المنظمة تكثيف جهودها للتصدي للجفاف مع التركيز على احتياجات المجتمعات المتضررة وأولوياتها.

وفي **جنوب السودان**، تلقّى أكثر من 2.6 ملايين شخص المساعدة الطارئة في مجال سبل كسب العيش قبل موسم الزراعة الرئيسي، واستفادوا من التدخلات الخاصة بالثروة الحيوانية. وفي عام 2021، مثّلت عمليات توزيع البذور الطارئة من جانب المنظمة حوالي 35 في المائة من الإنتاج الوطني للأغذية الأساسية في البلاد، بما يبيّن الدور الحاسم للمساعدة الإنسانية في مجال كسب سبل العيش في تأمين إمدادات ثابتة من الأغذية المغذية رغم وجود درجة عالية من عدم الاستقرار والتعرّض للأحوال المناخية القصوى. فالتخفيضات في التمويل قد أرغمت المنظمة على خفض عدد الأشخاص الذين تمّت فعلاً مساعدتهم إلى النصف مقارنةً بالأهداف الأصلية.

وفي **أوكرانيا**، تلقّى أكثر من 000 90 شخص في الأرياف الدعم الزراعي الطارئ (بذور البطاطا، وبذور الخضار، وحزم القمح الشتوي) والمساعدة النقدية. وبهدف الحفاظ على موسم الحصاد القائم والمقبل والاحتياطات من الأغذية، ترمي

المنظمة إلى توفير التخزين لنحو 4.07 ملايين طن من الحبوب (حوالي ربع الإنتاج الوطني) من خلال توزيع صوامع أفقية للحبوب من البولي إيثيلين والآليات المناسبة لتحميل الحبوب وتفريغها ومجموعة من حاويات التخزين القياسية للمزارعين على مستوى صغير ومتوسط. كذلك، يتم تعزيز القدرات في مجال تصدير الحبوب والسلع الغذائية من خلال تعزيز المرافق المخبرية الوطنية لإصدار شهادات الصادرات، كما يتم دعم بنك الجينات الوطني للنباتات بعدما لحقت به أضرار.